مقامات الإعمال والإهمال لـ (ما) النافية

The Maqamat (Places) of Used and Neglected "ma"

محمد خالد الرهاوي *
جامعة قطر الدوحة
rahawi@qu.edu.qa

تاريخ الإرسال: 2021/11/24 تاريخ القبول: 02-12-2022

ملخص :

تناول البحث مقامات (ما) النافية عاملة ومهملة، مهّد للكلام ببيان إشكالية البحث وفرضيته، وبتحقيق القول في نسبة النحاة العاملة إلى الحجاز، والنافية إلى تميم، وأورد الأدلة النقلية والعقلية على بطلان هذه النسبة، ثم أدار الحديث على السياق الذي تستعمل فيه كل صورة من صور استعمال (ما)، والمقام الذي ترد فيه، فبدأ بالحديث عن مقام (ما) العاملة، وأورد الشواهد من القرآن والشعروالأمثال المؤكدة له، ثم انتقل إلى الكلام على المهملة بصورها المتعددة والمقام الذي تستعمل فيه كل صورة منها، ثم تحدث عن مقام (ما) المتأرجحة بين الإعمال والإهمال بصورها الثلاث والمقام الذي تستعمل فيه كل واحدة منها، ثم ختم بأبرز النتائج التي توصل إليها، والمصادروالمراجع التي أفاد منها.

الكلمات المفتاحية: (ما) النافية؛ الحجازوتميم؛ إعمال وإهمال؛ مقام.

Abstract:

The research dealt with the negative cases that used and neglected of "ma". The research began by explaining the problem of the research and its hypothesis,

The research dealt with the negative cases of "ma" that used and neglected. The researcher began his research with a statement of the problem of the research and its hypothesis. He tried to prove the grammarians' saying about the attribution of "ma" that used to the Hijaz, and the neglected one "ma" to Tamim. In addition, he mentioned the transmitted and mentality evidences on the invalidity of this attribution. Furthermore, he turned to the context in which it is used "ma" and the place that it appears in. He started by talking about the location that uses "ma", and mentioned the evidences from the Holy Qur'an, poetry, and proverbs that confirming it. Then, he talked about the neglecting "ma" in its various forms and the places in which each are used. After that, he talked about a place of used and neglected "ma" between its three forms and the place in which each one of them is used. Then, he

* المؤلف المراسل

concluded with the most prominent results he reached and the sources and references he referred to.

Keywords: neglected "ma", Hijaz, Tamim, used "ma" context, maqam (place).

مقدمة:

ثمة مصطلحات ومسائل كثيرة في التراث النحوي تستوقف الباحث المتأمل، منها ما يتعلق بالمصطلحات، ومنها ما يتعلق بنسبة الشواهد، ومنها ما يتعلق بالشروط النحوية التي اشترطها النحاة في هذه المسألة أو تلك، ونظرا لاتساع هذا الموضوع وعدم إمكانية معالجته في بحث واحد، وجدت أن أديره على مسألة واحدة هي (ما) النافية التي تحتاج شروطها ونسبتها إلى إعادة النظر، ومزيد من التحقيق والتدقيق والقراءة المتأنية من زوايا مختلفة غير تلك التي قرأ منها النحاة؛ لذلك هدف هذا البحث إلى إثبات ما أثبته فرضية أن لـ (ما) النافية سياقا ومقامات تستعمل فيها، وهي التي تحدد صورة استعمالها عاملةً أو مهملة، وأن الإعمال ليس لأهل الحجاز، وأن الإهمال ليس لأهل تميم، وأن الضابط في ذلك هو المقام ليس غير، وأن النفي بـ (ما) غالبا ما يكون في مقام الحجاج ورد الاتهام أو سوء ظن قد يخطر على ذهن المتلقي، وليس مجرد الإخبار العادي كالكلام المثبت. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فرصد استعمال العرب قبل القرآن لـ(ما) النافية، واستعمال القرآن لها، ووصف الاستعمالين، وحللهما، وبين المقام الذي تستعمل فيه كل صورة من صور استعمالها. أما إشكالية البحث فتتمثل في نسبة النحاة (ما) النافية العاملة إلى الحجاز مع أن الحجاز تقطنه قبائل كثيرة مختلفة اللهجات، وأن لا شواهد من كلامهم عليها عاملةً، وفي نسبة (ما) المهملة إلى قبيلة تميم مع أنها قبائل كثيرة بلهجات متعددة، ومع أن الشواهد عليها في كلامها عاملة أكثر من الشواهد في كلام الحجازيين، وأنه ما من شرط وضع لعملها إلا نُقِضَ بمرويٍّ يخالفه.

1. المبحث الأول: تحقيق القول في نسبتها:

نسب النحاة (ما) النافية العاملة عمل (ليس) رفعا للاسم ونصبا للخبر المفرد إلى لغة الحجاز، وسموها الحجازية، ونسبها الكسائي إلى أهل الحجاز وتهامة[1]، ونسبها المالقيُّ إلى

[1] ارتشاف الضرب من لسان العرب (1998)، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، (الجزء 3)، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ص197).

أهل الحجاز ونجد[1]، كما نسبوا المهملة التي يُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر إلى تميم، وسموها التميمية، ثم صار مصطلح الحجاز أو الحجازية في هذا المبحث يدل على العاملة، وصار مصطلح تميم أو التميمية يدل على المهملة التي لا تعمل.

والحقُّ أن هذه النسبة والتسمية فيهما نظرٌ، ولعلَّ الأولى أن تسمى النافية العاملة أو المهملة من دون نسبة إلى أي قبيلةٍ، كما هو الحال في المصطلحات المتعلقة بعناصر الجملة الأخرى، ذلك أن نسبتها عاملةً إلى الحجاز ومهملةً إلى تميم تنقضها الشواهد أولا، وثانيا تجعل من قريش إذا أهملتها تميمية، وتجعل من تميم إذا أعملتها قرشية، وهذا لا يستقيم بحالٍ. لنفترض أن قُرشيّاً استعملها مهملة فهل يعد تميميّاً؟ وإذا أعملها تميميٌّ فهل يعدُّ قرشيا أو حجازيا؟ وكذلك لا تستقيم النسبة إن كان الاصطلاح معتمدا على المتكلمين؛ لأنها لم ترد عاملة ناصبة للخبر المفرد فيما وصل إلينا من كلام العرب قبل القرآن؛ لهذا فالأولى بناءً على ذلك تسمية العاملة بـ(ما) القرآنية لا الحجازية، وذلك لجملة أسباب، منها:

أولاً: لعل أول كلام موثوقٍ وصل إلى أيدينا كانت (ما) فيه عاملةً عمل (ليس) رافعة للاسم وناصبة للخبر المفرد الصريح هو القرآن الكريم، وذلك في ثلاثة مواضع، هي: قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ {يوسف: 31}، وقوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ {المجادلة: 2}، وقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ {الحاقة: 47}، ولم يسبق أحدٌ القرآنَ في استعمالها عاملةً فيما وصل إلينا من شعر ونثر قبل القرآن العظيم فيما وقفتُ عليه، وفيما اطلعت عليه من أقوال العلماء في ذلك. ومن غير الممكن نسبتها إلى الحجاز بناء على افتراضٍ لا تسنده الشواهد؛ ولهذا فإن الحقّ والأمانة يقتضيان أن تنسب إلى القرآن لا إلى غيره. وما يؤكد هذا أن معيار الفصاحة الأول عند العرب بعد الإسلام هو القرآن الكريم؛ ولهذا نصب التميميون خبرها المفرد اقتداء بالقرآن الكريم، يقول سيبويه: "وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف"[2]. وأما قول قيس بن ثعلبة: ما كلُّ سوداءَ تمرة، ولا كلُّ بيضاءَ

[1] رصف المباني في شرح حروف المعاني، (د.ت)، المالقي، تحقيق محمد أحمد الخراط، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية، دمشق، (ص310). الجنى الداني في حروف المعاني، (1992)، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص322).

[2] الكتاب، (2009)، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، (الجزء 1)، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ص59).

شحمة[1]- وهو جاهليٌّ من بني بكر بن وائل، ومساكنهم بين اليمامة والخليج العربي شمالا - فيحتمل الرفع والنصب؛ لأن الوقف بالسكون يُذهب الحركة، وليس بين أيدينا ما نستطيع أن نؤكد به أن هذا المثل قد نُقل بحرفه وبضبطه رفعا أو نصبا، فقد روي في مجمع الأمثال بنصب الخبر، ورواه ابن شقير برفعه[2]، وما تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ولو سلمنا بأن الخبر فيه منصوب لكان مؤكّدا أيضاً عدمَ دقةِ نسبتها عاملةً إلى أهل الحجاز وحدهم.

ثانياً: إن النسبة إلى الحجاز أو تميم لا تؤكدها الشواهد، بل تؤكد خلافها، فقد تتبّعتُها في أشعار الحجازيين والتميميين، فوجدت أن الأمر بخلاف ما أطلقه النحاة، فالتميميون يعملونها كثيرا، بل أكثر من الحجازيين أنفسهم، فقد وقفت مثلا على عشرة شواهد من شعر الفرزدق وحده وهو تميميٌّ، من ذلك قوله[3]:

فما المرءُ منفوعاً بِتَجريبِ واعِظٍ إذا لم تَعِظهُ نفسُهُ وتجارِبُه

وقول جرير -وهو تميمي أيضاً- في إحدى روايتيه[4]:

ما المُلكُ منتقلاً منكم إلى أحدٍ ولا بناؤكم العاديُّ مهدومُ

بينما لم أقف على شواهد لها في كلام الحجازيين إلا بيتا واحدا ليزيد بن معاوية سيأتي ذكره، وهو من ضمن قصيدة مشكوك في صحة نسبتها إليه، وبعض أبياتها تنسب إلى قيس بن الملوح، وبعض أبياتها الأخرى تنسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ولم يرد البيت الشاهد

[1] مجمع الأمثال، (1955)، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (الجزء 2)، الطبعة الأولى، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (ص281).

[2] المحلى في وجوه النصب، (1987)، ابن شقير، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص287).

[3] شرح ديوان الفرزدق، (2983)، إيليا الحاوي، (الجزء 1)، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (ص85).

[4] الجمل في النحو، (1985)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص306). والمحلى في وجوه النصب ص288.

فيها في ديوانه في طبعتي الإسكوريال والمنجد[1]، ولم يرد في كلام الحجازيين باختلاف قبائلهم استعمالها عاملةً، فكيف تنسب إليهم ولا دليل عليها من كلامهم؟ بل إنَّني وجدت أن أهل قريش قبل الإسلام يهملونها، ولا يعملونها، ومن ذلك قول عبد المطلب[2]:

مـا مـثلُكم فـي بنـي قحطـان قاطبـةً حـــيٌّ لجـــارٍ وإنعـــامٍ وإفضـــالِ

فـ(ما) هنا نافية، و"مثلكم" مبتدأ، و"حيٌّ" خبر، وقد جاء مرفوعا ولم ينصب كما ذكر النحاة، فهل كان عبد المطلب تميمياً؟ وكذلك بعد الإسلام، ومن ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه[3]:

فـإن يَرجعـوا عـن كفـرِهِم وعقـوقِهِمْ فمـا طيّبـاتُ الحِـلِّ مثـلُ الخبائـثِ

وقول معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنه[4]:

فما ألْفُ ألفٍ –فاسكتوا- لابن جعفرٍ كثيـــرٌ، ولا أمثالُهـــا لـــي بمنكـــرِ

وقوله أيضا[5]:

ومـــا القـــولُ -إلا نصـــرَهُ أو قتالَـــهُ- أمانـــةُ قـــومٍ بُـــدِّلت غيـــرَ ذلـــكِ

ثالثاً: إن نسبة المهملة إلى تميم تفتقر إلى الدقة والتحديد، فتميم ليست بطنا أو قبيلة صغيرة، بل هي كل القبائل التي في وسط الجزيرة العربية حتى سواحل الخليج العربي،

---

[1] شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، (1982)، جمعه وحققه صلاح الدين المنجد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، (ص44، 48). وتزيين الأسواق في أخبار العشاق، (1986)، داوود الأنطاكي، (الجزء 2)، الطبعة الثانية، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (ص500-501). وانظر بعض أبيات القصيدة في ديوان مجنون ليلى، (د.ت)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، (د.ط)، مكتبة مصر، القاهرة، (ص198).

[2] ديوان عبد المطلب، (2009)، جمع الحسين حيدر، محبوب الهاشمي، الطبعة الأولى، (لم تذكر دار النشر)، (ص35). المنمق في أخبار قريش، (1985)، محمد بن حبيب، تحقيق خورشيد أحمد فاروق، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، (ص84).

[3] ديوان أبي بكر الصديق ﷺ، (2020)، جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، الطبعة الأولى، مجمع العربية السعيدة، صنعاء، (ص93).

[4] ديوان معاوية بن أبي سفيان، (1996)، جمع وتحقيق فاروق أحمد اسليم، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (ص79).

[5] ديوان معاوية بن أبي سفيان ص98، وإلا: أداة استثناء، نصره: مستثنى منصوب، قدّم على المستثنى منه. والخبر "أمانة".

فأي تميم هذه التي يقصدها النحاة؟ أي قبيلة من قبائل تميم تستعملُها مهملةً؟ مع العلم أن تلك القبائل تختلف لهجاتُها بعضُها عن بعض، وتأمُّلٌ يسيرٌ في لهجات تلك القبائل يُوقف القارئَ على أوجه ذلك الاختلاف.

كذلك تفتقر نسبة العاملة إلى الحجاز إلى الدقة والتحديد أيضا، ذلك أن الحجاز يمتد مع البحر الأحمر أكثر من (1600كم) وبعرض أكثر من (200) كم، وتسكنه أكثر من خمس عشرة قبيلة عربية، ومنها -من الشمال إلى الجنوب- جذام، وعذرة، وبلي، وجهينة، وسليم، وخزاعة، وهذيل، والأوس، والخزرج، وقريش، وهوازن، وعدوان، وثقيف، وبجيلة، وكنانة، ودوس، وغيرها. ومحالٌ أن تكون لهجات هذه القبائل واحدة على طول هذا الامتداد، وقد أثبتت دراسات اللهجات أن هناك اختلافا بين لهجات هذه القبائل؛ فلهجة هذيل تخالف لهجة قريش، ولهجة قريش تخالف لهجة سليم، وهكذا دواليك. ثم أيَّ قبيلة من الحجاز يقصدُ النحاةُ عندما ينسبون (ما) العاملة إليها؟

يُضاف إلى عدم التحديد الدقيق أنَّ ثمة خللا آخر في النسبة يتمثل في نسبة المالقي لها إلى أهل نجدٍ[1]، وهو يناقض ما ذكره النحاة الآخرون، ذلك أن نجْداً تسكنها قبائل تميم، فكيف تكون العاملة حجازية فحسب؟

إنَّ نسبة النحاة لـ (ما) العاملة إلى الحجاز كانت اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم؛ على اعتقادٍ منهم أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش؛ ولهذا ينسبون لغة القرآن الكريم إلى أهل الحجاز[2]، وعلى هذا أيضا فالنسبة غير دقيقة. يقول سيبويه: "ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ {يوسف: 31} في لغة أهل الحجاز"[3]. فالقرآن - لو سلمنا أنه نزل بلغة قريش، مع يقيني أنه ليس بها وحدها- أولى أن تنسب إليه؛ لأنه كلام الله سبحانه وتعالى، وليس كلام قريش ولا غيرها، وإن كان يجري على سنن العرب في كلامها.

وما يؤكد عدم صحة نسبتها عاملةً إلى الحجاز أنَّ النحاة لم يذكر أحدٌ منهم أنه سمعها عن قريش أو غيرها أو حُكيت عن أحد، من نحو سمعت، أو أنشدنا، أو حكى فلان،

---

[1] رصف المباني ص310، والجنى الداني ص322.

[2] انظر أمثلة على ذلك: الكتاب 59/1، 529/3، والمقتضب، (1994)، المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، (الجزء 3)، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف، (ص25).

[3] الكتاب 59/1.

أو نقل فلان... وما إلى ذلك من عبارات تفيد السماع من أهل اللغة، وقد تتبعت كتاب سيبويه في كل المواضع التي تطرق إليها، ولم أجده في أي موضع قد استعمل عبارة تفيد سماعه لها من الحجاز أو من غيرها[1]، ومن ذلك قول سيبويه: "ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)؛ أي لا يعملونها في شيء؛ وهو القياس... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)، إذ كان معناها كمعناها"[2]. وكذلك تتبعت المبرد في المقتضب[3]، والفراء في معاني القرآن، بل وجدته قد قال: "فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء"[4]. وكذلك ابن السراج في الأصول[5]، فلم أجد عندهم ما يفيد أنهم سمعوها أو نقلت لهم، إلا موضعا واحدا نسب فيه ابن السراج الرواية عن الحجاز بصيغة تفيد التمريض، وهو قوله: "ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس)، إنما روي ذلك عن أهل الحجاز"[6]. دون أن يذكر شاهدا أو أيَّ مرويٍّ عنهم، ويروى عن الأصمعي مع كثرة روايته وسماعه وحفظه لأشعار العرب: "ما سمعته في شيء من أشعار العرب"[7]. وقال أبو حيان: "إن "إن النحويين لم يجدوا شاهدا على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وأنـــا النـــذير بحـــرة مُســـوَدَّةٍ تصِـــلُ الجيـــوش إلـــيكم أقوادَهـــا

[1] الكتاب 57/1، 59، 60، 61، 62، 65، 66، 68، 69، 71، 72، 122، 146، 147.

[2] المصدر السابق نفسه 57/1

[3] المقتضب 188/4-194، 201، 406.

[4] معاني القرآن، (1980)، الفراء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، (42/2-44، 3/ 345).

[5] الأصول في النحو، (1996)، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، (الجزء 1)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ص92، 93، 94، 95، 97، 300.).

[6] المصدر السابق نفسه 97/1.

[7] شرح المفصل، (د.ت)، ابن يعيش، (الجزء 1)، الطبعة الأولى، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، (ص108).

أبناؤهـــــا متكنِّفـــــون أبـــــاهم حنقـو الصـدورِ ومـا هـم أولادَهـا"[1].

وقال أيضاً: "ولم يُحفظ في كلامهم إلا في بيت من الشعر" ثم أورد البيتين السابقين[2]. وهما مجهولا القائل، فلا يعرف زمنه، ولا مسكنه، ولا قبيلته، ومن ثَمَّ لا ينهض قوله شاهدا على أن قريشا أو غيرها من قبائل الحجاز قد استعملت (ما) عاملة قبل القرآن الكريم.

وأما حكاية أبي عمرو بن العلاء عن بني تميم أنهم يهملون (ليس) في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وأن عيسى بن عمر قد اعترض عليه، وأن أبا عمرو قد قال له: نمتَ وأدلج الناس، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إلا وهو ينصب. ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي المهدي، فلقِّناه الرفع، فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميميّ فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكلٍّ منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو، وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقتَ الناسَ"[3]. فالجوابُ عنها من وجوهٍ:

الأول: أن الحديث عن (ليس) لا عن (ما)، وهذا لا ينهض دليلا على أن ثمة سماعا لنصب أهل الحجاز خبر (ما) العاملة. ثم إن الحكاية تحتمل أن يكون المراد هو إهمال بعض القبائل عمل الأفعال الناقصة عامة و(ليس) خاصة، وليس الأمر خاصا بـ(ليس) أو (ما)، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه، يقول: "زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ"[4]. وأورد قبل ذلك شواهد عدة جاءت على خلاف استعمال القرآن الكريم، وحملها على إضمار الشأن فيها كي تستقيم والمقاييسَ النحوية، ومما أورده قول حميد الأرقط[5]:

---

[1] البحر المحيط في التفسير، (1420هـ)، أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، (الجزء 6)، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، (ص271).

[2] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (1998)، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، (الجزء4)، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، (ص255).

[3] مجالس العلماء، (1983)، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ص4-5).

[4] الكتاب 147/1، وانظر 71/1 أيضاً.

[5] المصدر السابق نفسه 147/1.

فأصْـبَحُوا والنَّــوىَ عــالي مُعَرَّسِــهِمْ ولــيسَ كــلَّ النــوى يلقــي المســاكين

وقول هشام أخي ذي الرمة[1]:

هـي الشــفاء لــدائي لــو ظفــرت بهــا ولــيس منهــا شــفاء الــداءِ مَبْــذولُ

ولعل الفاصل في ذلك هو الاستعمال القرآني، فمن تكلم بها قبله ربما رفعها، ومن تكلم بها بعده وعرفَ استعمالَه لها نصبَ، وهو ما يستشف من كلام سيبويه: "إلا من درى كيف هي في المصحف"[2].

الثاني: أن الحكاية جرت في عهد أبي عمرو بن العلاء المتوفى (154 هـ)؛ أي بعد نزول القرآن الكريم بأكثر من مئة وخمسين عاما، والحديث هنا عن استعمال (ما) قبل الإسلام لا بعدها، فنصبُها الخبرَ المفردَ وردَ في أشعار تميم أكثرَ من أشعار قريش والحجازيين، كما سنرى.

الثالث: أن أبا المهدي الوارد في الحكاية باهليٌّ، وليس قرشيا ولا حجازياً، ذلك أن باهلة ليست من الحجاز، بل من نجد[3]، وتميم هي التي تقيم فيها وليست قريشاً، فالحكَمان كلاهما تميميان وليس من بينهم حجازيٌّ، ولا أدري كيف مرَّت هذه الحكاية على النحاة وكرروها؟ ثم إن أبا عمرو تميميٌّ أيضاً وهو ثقةٌ عند معاصريه ومَن بعده، وربما لم يطعن به أحدٌ من المعتبرين ولا من غيرهم، وما دام كذلك فلا يحتاج إلى أن يرسل إلى تميم كي يثبت لهم صحة النسبة.

2. المبحث الثاني: مقامات استعمال (ما) النافية

النفي أسلوب من أساليب العربية، وسماه الكوفيون الجحد؛ أي الإنكار، وقد نصَّ النحاة على "أن النفي إنما يكون حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له، فينبغي أن يكون على وفق لفظه"[4]. وهذا الإكذاب أو التكذيب لا بد أن يكون لمفهومٍ خطأٍ بقصدِ تصحيحه، أو لمفهومٍ صحيحٍ بقصد تخطئته، وهو في كلا الحالين ردٌّ، وما دام كذلك فهو حجاجٌ. يقول عز الدين

[1] المصدر السابق نفسه 71/1 و147.

[2] الكتاب 59/1.

[3] لغة قريش، (1997)، مختار الغوث، الطبعة الأولى، دار المعراج، الرياض، (ص25).

[4] شرح المفصل لابن يعيش 107/8.

الناجح: "إن النفي عاملٌ حجاجيٌّ يحقِّق فيه الباثُّ وظيفةَ اللغة الحجاجية المتمثلة في إذعان المتقبّل وتسليمه عبر توجيهه بالملفوظ إلى النتيجة"[1].

وقد بيَّن سيبويه وكثير من النحاة كيف يكون النفي إبطالا وتكذيبا للإيجاب، وكيف يكون لكل صورة من صور النفي مقامٌ تستعمل فيه، فكل واحدة تأتي ردا على أسلوب إيجابٍ محدَّدٍ[2].

الإثبات	توضيحه	نفيه	توضيحه
فعل	في الماضي	لم يفعل	نفي وقوعه في الماضي
قد فعل	تقريب الفعل من الماضي إلى الحاضر وتوكيده	لمَّا يفعل	استمرار نفي الماضي والحاضر
لقد فعل	كأنه قال: والله لقد فعل	ما فعل	أي: والله ما فعل
هو يفعل	هو في حال الفعل	ما يفعل	نفي وقوع الفعل في الحال
هو يفعل	في حال عدم وقوع الفعل	لا يفعل	نفي الفعل في المستقبل
لأفعلنَّ	كأنه قال: والله ليفعلنَّ	لا يفعلُ	أي: والله لا يفعل

ومن ثَمَّ يمكن القول: لعل الأصل في النفي أن يكون في سياق الحوار أو الحجاج بين طرفين، كأن يكون إنكارا أو إبطالاً لاتّهامٍ أو دفعاً لظنٍّ أو شكٍّ يخامر المتلقي، أو نقضا لقناعات ترسخت في ذهنه، ذلك أن الإيجاب إثبات لنسبة المسند إلى المسند إليه، والنفي إنكار لهذا الإثبات، فهو إما أن يكون نفيا لثبوت نسبة وقعت أو يُتوهم أنها قد تقع، وبناءً على ذلك فإن صور استعمال أدوات النفي -ولا سيما (ما)- يحددها المقامُ وحالُ المتلقي وكلامه، وتكون الغايةُ منها إقناع المتلقي بعدم ثبوت نسبة الإسناد والتأثير فيه وتغيير قناعاته ووجهة نظره وإيصاله إلى درجة التسليم بما يُقدَّم له من حجج وأدلة وبراهين، كما سنرى في مقامات استعمالها، يقول د. مهدي المخزومي: "النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو نقض وإنكار، يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأً ممَّا

[1] العوامل الحجاجية في اللغة العربية، (2011)، عز الدين الناجح، الطبعة الأولى، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، (ص47).

[2] الكتاب 117/3، وشرح المفصل لابن يعيش 107/8.

اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي، وبإحدى طرائقه المتنوعة الاستعمال"[1]. وليس يهمنا في هذا البحث مقامات النفي عامة، بل النفي بـ (ما) خاصة.

ذهب النحاة إلى أن إعمال (ما) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز إنما كان لمشابهتها في معناها، يقول سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها"[2]. وفصّل المبرد أوجه التشابه بينهما أكثر، فبيّن أن كلاً منهما تدخل على الجملة الاسمية، وتنفي الحال وما لم يقع، وقد خلَصَت (ما) في معنى (ليس)، ودلت على ما تدل عليه، بل صارت طبقها في النفي، ولا فارق بين نفييهما البتة، وصارت كلٌّ منهما تغني عن الأخرى[3]. والحديث هنا واضحٌ عن سبب العمل وهو -حسب رأي سيبويه والمبرد - المشابهة في المعنى ليس غير، والأسئلة التي تنبني على هذا كثيرة، منها: هل (ما) طبق (ليس) حقّا ولا فارقَ بينهما؟ وإذا كانت طبقها تماما فما الداعي إليهما كليهما؟ أليس ذلك ضربا من التعدد الذي لا فائدة منه؟ كيف يكون ذلك والفوارقُ بينهما[4] تظهرُ عند أول تأمُّلٍ للمقامات التي تُستعمل كلٌّ منهما فيها؟ وإذا كانت (ما) نفسها بمعنى (ليس) عندما تعمل عملها، فهل يتغير معناها ودلالتها عندما تُهمل؟ أعني: إذا كانت (ما) في قولنا: ما زيدٌ ناجحاً، مطابقةً لـ(ليس) في معناها، فهل تختلف عنها في قولنا: ما زيدٌ قائمٌ؟ هل تختلف دلالة (ما) النافية حقّاً أم أن الاختلاف في العمل فحسب؟ وإذا كان هذا الأخير صحيحا فكيف يخرَّج قول سيبويه ومن تبعه من النحاة؟ وكيف يوفَّق مع قول الزمخشري بأنها لنفي الحال في الإعمال والإهمال؟[5] لا شك أن القول بالمطابقة وبسبب العمل لا يستقيمُ بحالٍ من الأحوال إذا كان القصدُ هو دلالة (ما) نفسها، أما إذا كان المقصود هو اختلاف السياق أو المقام فلا شك أنه صحيحٌ، ولا علاقة للأمر بالحجاز ولا بتميم، إنما هو السياق ليس غير، كما سيبين البحث.

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، (1986)، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد، بيروت، (ص247).

[2] الكتاب 57/1.

[3] المقتضب 188/4.

[4] انظر: معاني النحو، (2000)، د. فاضل السامرائي، (الجزء 1)، الطبعة الأولى، دار الفكر، عَمَّان، (ص252).

[5] شرح المفصل، (2005)، ابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، (الجزء 2)، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، (ص205).

لقد وضع النحاة شروطا عدة لعمل (ما) عمل (ليس)، وهي مبسوطة في مصنفاتهم ولا حاجة إلى إعادتها هنا، لكن المتأمل لها ولاستعمالها يجد أنه ما من شرطٍ وضع لها إلا جاءت شواهد تنقضه، من نحو نقض النفي بـ"إلا" قول الشاعر[1]:

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذَّبا

وثمة تكلُّفٌ في تخريجه لا حاجة إليه كما يقول ابن مالك[2]، والأولى إعمالها كما ذهب إلى ذلك يونس وابن مالك والشلوبين[3]، ومثله قول مغلس[4]:

وما حقُّ الذي يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نَكالا

ومن إعمالها مع زيادة (إنْ) بعدها قول الشاعر في إحدى روايتيه[5]:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

ومن إعمالها مع تقدم الخبر عليها قول الفرزدق:

فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

وهو رأي أشار إليه سيبويه وإن كان بصيغة التمريض[6]، وذهب الجرمي إلى أن ذلك لغة، وحكى: ما مسيئاً من أعتب[7]، وقد صرَّح بعض النحاة بجواز الرفع والنصب مع تقدم الخبر بقوله: "وإذا قدّموا خبر (ما) كان في تقديم الخبر رفعٌ ونصبٌ؛ الرفع: ما قائمٌ زيدٌ، والنصب: ما قائماً زيدٌ"[8]. مع أن المعنى على الإهمال أنسب؛ ذلك أنه يفيد مطلق النفي "ما مثلهم بشر"، وهو ما تدل عليه المهملة، وليس السياق للحِجاج، وإن كان للمدح والتفخيم، كما سنرى في

---

[1] شرح تسهيل الفوائد، (1990)، ابن مالك، تحقيق د. محمد بدوي المختون، (الجزء 1)، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، (ص374).

[2] شرح تسهيل الفوائد 374/1.

[3] شرح تسهيل الفوائد 374/1، شرح ابن عقيل، (1980)، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (الجزء 1)، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، (ص303)، والجنى الداني ص325.

[4] شرح تسهيل الفوائد 374/1.

[5] التذييل والتكميل 258/4، والجنى الداني ص328.

[6] الكتاب 60/1.

[7] الجنى الداني ص323.

[8] الجمل في النحو ص306.

مقامات الإعمال والإهمال. وكذلك جاز تقديم معمول الخبر إذا كان شبه جملة مع بقاء عمل (ما)، نحو قول الشاعر[1]:

بأهبــةِ حــزمٍ لُــذْ وإن كنــت آمنــا فمــا كــلَّ حــينٍ مــن تــوالي مواليــا

فإن قيل: هذه الشواهد التي خالفت الشروط النحوية قليلة، فالجواب أن شواهد الإعمال أيضا قليلة جدا، وما ينطبق على الإعمال ينطبق على الإهمال في هذا، وإن كانت شواهد الإهمال مع مخالفة الشروط كثيرة جدا. على كل حالٍ لا تهمنا هنا الشروط ولا ما خالفها من شواهد، وإنما المقامات التي ترد عاملة أو مهملة، والمعاني التي تفيدها كل صورة من صور استعمالها.

2.1 المطلب الأول: مقام الإعمال

إن المتأمل للآيات والأشعار التي وردت فيها (ما) عاملة عمل (ليس) ناصبة للخبر المفرد يجد أنها لا ترد إلا في مقام الحجاج، وكثيرا ما تأتي في المدح والرثاء؛ بمعنى أنها ترد في سياق يقتضي تقديم الحجج والأدلة وبناء الكلام وفق التدرج في تقديمها بغرض إقناع المتلقي والتأثير فيه والتسليم والإذعان لها طوعاً لا كَرهاً، وأحيانا يكون هناك اتهامٌ وردٌّ عليه، وهو يتطلب تفخيما وتعظيما؛ ليكون الرد مؤكدا تأكيدا تاما داحضا لكل شك واتهامٍ، وحالُ المخاطب في هذا هو أنه في شك من الخبر أو إنكار له على نحوٍ صريح مذكور قبل (ما) غالبا، وإلَّا لم يحتج إلى هذا التوكيد، والتوكيد إنما كان بـ(ما) نفسها، وذهب ابن الحاجب إلى أن سيبويه جعل فيها معنى التوكيد؛ لأنه جعلها في النفي جوابا لـ "قد" في الإثبات، فكما أن "قد" فيها معنى التوكيد، فكذلك ما جُعِلَ جوابا لها[2]. كما بيّن أنَّ النفي بها عاملةً نحو قولك: ما زيدٌ قائماً، يفيد نفي القيام في الزمن الذي أخبرت به، ولا يستقيم الادعاء بأنها من قبيل الإخبار كقولك: زيدٌ قائمٌ[3].

ففي سورة يوسف جاءت التهمة على ألسنة النسوة لامرأة العزيز ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ {يوسف: 30}، ثم جاء الرد على تلك التهمة بما يدحضها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ

[1] شرح تسهيل الفوائد 370/1.

[2] شرح المفصّل لابن الحاجب 206/2.

[3] المرجع السابق نفسه 205/2.

وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ {يوسف: 31}. كانت النسوةُ المخاطَباتُ بحال شك وعدم تصديق مما كان بين يوسف وامرأة العزيز، ولهذا تطلب دحض ذلك الشك بحجج مقنعة مؤثرة وأن يكون المقام مقام تعظيم وتفخيم، ويبدو أن ذلك التعظيم والتفخيم كان من جانبين: الأول تبرئة يوسف وامرأة العزيز، وكأن في هذا التعظيم ما يبطل تلك التهمة وينفيها على نحو لا يمكن للشاكِّ أن يرده أو ألَّا يسلم به؛ لأنه الحقيقة الناصعة والصدق المؤكد الذي لا يحتمل أي لَبْسٍ، والثاني: اعتراف من المشكك نفسه ببطلان شكه واتهامه، وتأكيده صدق الخبر وصحة الأمر، وقد تمثل هذا في تعظيم النسوة ليوسف عليه السلام وإكبارهن له بعد اتهامٍ سابق سُقْنَه لامرأة العزيز، وقد جاء هذا التسليم والإذعان متدرجا في التصعيد: إكبار يوسف، ثم تقطيع الأيدي، ثم وصفه بأنه ليس من البشر، ثم توضيح هذه الصفة وتوكيدها بمؤكد آخر هو القصر، ومجيء (ما) ناصبة الخبر المفرد مباشرة عبرت عن هذه المعاني أحسن تعبير.

والأمر غاية في الوضوح في سورة الحاقة، فالمشركون يتهمون القرآن بأنه قول شاعر مرة، وبأنه قول كاهن مرة أخرى، فهم في مقام الإنكار الشديد، وهذا المقام يقتضي محاججتهم بأدلة قاطعة مقنعة لهم ومؤثرة فيهم على نحوٍ تجعلهم يسلمون بأنه كلام الله الحقّ، وبأن اتهامهم وإنكارهم باطلان؛ ولهذا جاءت الآيات السابقة واللاحقة لهذه الآية الكريمة متدرجة في تقديم المؤكدات، بالقسم مرة، ثم بـ(إنَّ) واللام المزحلقة، ثم بـ (ما) النافية والباء الزائدة في خبرها، ثم بـ (لا) الزائدة لتوكيد النفي مع الباء الزائدة، ثم بـ (ما) النافية الناصبة للخبر مع (من) الزائدة التي تفيد الاستغراق، ثم (إنّ) واللام المزحلقة أكثر من مرة، ومن المعلوم أن التوكيد لا حاجة إليه إذا كان المتلقي مسلِّماً بالخبر وهو ما يسمى بالخبر الابتدائي، بل عندما يكون المتلقي في حال الشك أو التردد أو الإنكار، وكل حال منها تتطلب ما يناسبها من المؤكدات، تأمَّل ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ (38) وَمَا لَا تُبْصِرُونَ (39) إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (40) وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ (41) وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ (42) تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (43) وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (44) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (45) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (46) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ (47) وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ (48) وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنكُم مُّكَذِّبِينَ (49) وَإِنَّهُ لَحَسْرَةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ (50) وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ (51)﴾ {الحاقة: 38-51}، ولهذا تطلب المقام التفخيم

والتعظيم، تعظيم العقوبة على المشككين والمنكرين، وتأكيد صدق التنزيل بأنه حقيقة ساطعة لا تقبل أدنى شك، ولا تحتمل أي إنكار، ولا سيما أن هذا الحجاج البرهاني صادر عن مبادئ كلية يقينية[1]، فجاءت (ما) ناصبة للخبر المفرد مباشرة لتعبر عن هذا المقام أحسن تعبير، ولتؤكد الحق وتدحض ما سواه.

وكذلك الحال في سورة المجادلة في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ {المجادلة: 2} في مقام الظِّهار، وهو قول الرجل لامرأته: أنت عليَّ كظهر أمي، وكأن هذا من الكبائر؛ ولهذا وصفه بالمنكر من القول والزور، أليس هذا هو التهمة بعينها؟ وكأن هذا المخاطب في حالة شك في نفسه وتخبط، إذ كيف يشبه المرء زوجته بأمّه؟ ولهذا اقتضى المقام تشنيع هذا الفعل وإكباره وتغليظ القول تجاه فاعله وتغليظ عقوبته؛ ولهذا جعلت كفارته عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين، إذا انقطع فيهما يوما أعاد صيامه من جديد أو إطعام ستين مسكينا {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً} [المجادلة:3،4]. وفي هذا التغليظ من التفخيم والتعظيم ما فيه.

وليس الأمر مقصورا على ما ورد في القرآن الكريم، بل وجدته يطّرد فيما وقفت عليه من شواهد من كلام العرب المحتج به، من ذلك مثلا قول قيس بن ثعلبة لو سلمنا أنه بالنصب: ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً[2]، فهو مثلٌ عربي يضرب في موضع التهمة، قاله قيس بن ثعلبة لابن أخيه عامر بن ذهل بن ثعلبة عندما عاد وأخوه شيبان من ديار أخواله بني ضبة بعد أن هلك مُلك ابن بكر بن سعد بن ضبة، وكان لهما مالٌ عند عمّهما قيسٍ، فوثب عامرٌ، وجعل يحتفه؛ أي بدأ يهدده بالحتف والموت، والتهديد يكشف عن اتهام عامر لعمه قيس، فالمقام إذن مقام عظيم فيه اتهام وتهديد بالموت، وفيه ردٌّ على ذلك التهديد، ومعلوم أن التهمة لا تكون إلا إذا كان المتكلم في حالة شك أو إنكار لما ألقي إليه من

[1] الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، (2001)، عبد الله صولة، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، (ص8).

[2] مجمع الأمثال 281/2.

خبرٍ. وقول قيس هذا جاء بخلاف أفق التوقع؛ أعني بخلاف ما كان يتوقعه المتلقي، وهذا أبلغ في الرد، وأقدر على الإقناع والتأثير، بل إنه يضع المتلقي في حال من الحرج والخجل مما بدر منه. ومن ذلك أيضاً قول يزيد بن معاوية في قصيدته الميمية[1]:

أصـــابَكَ عشـــقٌ أم رُميـــتَ بأســـهمِ فمـــا هـــذه إلا سجيّـــةُ مُغـــرَمِ

فالشاعر يصور حاله وحال المحبوبة بعد فراق بينهما، وما دار بينهما من حجاج وجدال لما رآها بعد طول غياب، وأصابه الذهول وخالجه الشك والإنكار مما على يديها حتى خاله خضاباً زيَّنت به يديها، واستنكر هذا الفعل منها، بل اتهمها صراحة بالفرح لفراقه:

ولمـــا تلاقينـــا وجـــدت بنانهـــا مخضبـــةً تحكـــي عصـــارة عنـــدم

فقلت: خضبت الكف بعدي أهكذا يكـــون جـــزاء المستهـــام المتيـــم

فجاء الرد بإنكار التهمة وإبطالها وإثبات خلافها على نحوٍ لا يمكن للمحبوب إلا أن يسلِّم بقولها، ويتخلص من شكوكه، بل أن يتعاطف معها ويثبت أنها على حقٍّ، وأنه على خلافه، فهي لم تفرح لفراقه حسبما زعم، بل حزنت أشد الحزن، وبكت أشد البكاء، فعيونها لم تفض دمعا، بل فاضت دماً يوم الفراق، ولما مسحتها تخضبت يداها بدمها، وفي هذا ما لا يمكن تصويره من التأثر للرحيل والألم للفراق، فالمقام إذن مقام تعظيم وإكبار لما وجّه للمحبوبة من تهم باطلة بالفرح والتزيّن مع أنها كانت غارقة في حزنها؛ ولهذا جاءت (ما) عاملةً النصب في الخبر؛ لتعبر عن هذا المقام خير تعبير، ولتدحض تهمة الخصم بأدلة قطعية لا يمكن إلا أن يسلم بها:

فقالت وأبدت في الحشى حُرَق الجوى مقالـــة مَـــن فـــي القـــول لـــم يتبـــرم

وعيشِـــكَ مـــا هـــذا خضـــاباً عرفتُـــه فـــلا تـــكُ بالبهتـــانِ والـــزُّورِ مُتْهمـــي

ولكننـــــي لمّـــــا وجـــــدتُك راحـــــلا وقـد كنـت لي كفي وزنـدي ومعصمي

بكيـــتُ دمـــاً يـــومَ النـــوى فمسحتـــه بكفّـــي فاحمـــرّت بنانـــيَ مـــن دمـــي

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق في قصيدته البائية[1]:

[1] تزيين الأسواق في أخبار العشاق 2/500-501.

فَمـا المَـرءُ مَنفوعـاً بِتَجريـبِ واعِـظٍ إِذا لَـم تَعِظـهُ نَفسُـهُ وَتَجارِبُـه

فالفرزدق في هذا البيت يقدم الحجج والأدلة على أن المنفعة تتأتى من تجارب النفس في هذه الحياة واتعاظها بما تمر به وما يعرض لها، ولا سيما بعد أن تجاوز صاحبها مرحلة الشباب، ودخل مرحلة الشيب، ولن تنفعها كثيرا تجاربُ الواعظين، كل ذلك بعد أن يبين أن من يظلم قومَه لا بد أن ينال جراء ذلك أضعافا مضاعفة من الأذى والألم، وأن ابن العم سند للمرء لكن بعضهم يكون سببا لحضور الشر والبعد عن الخير، وأن الغصن لا خير فيه إن لم ينفع أصله، وأن المرء لا خير فيه إن لم ينفع قومه وعشيرته، وإن لم يكن ذا نفع فلن يحزن لفقده أحدٌ من أقربائه عليه، وهذا كله من الحجاج، ما دام يهدف إلى الإقناع بوجهة النظر والتأثير في المتلقي، فالإقناع هدف للحجاج، والحجاج وسيلة إلى الإقناع الذي هو في الحقيقة إذعان للأدلة وتسليم لها، ومن هنا يتبين لنا لماذا جاءت (ما) عاملة النصب في الخبر المفرد. يقول:

إِذا نـازَلَ الشَـيبُ الشَـبابَ فَأَصـلَتا بِسَـيفِهِما فَالشَـيبُ لا بُـدَّ غالِبُـه

فَيـا خَيـرَ مَهـزومٍ وَيـا شَـرَّ هـازِمٍ إِذا الشَـيبُ راقَـت لِلشَـبابِ كَتائِبُـه

وَلَـيسَ شَـبابٌ بَعـدَ شَـيبٍ بِراجِـعٍ يَـدَ الـدَهرِ حَتّى يَرجَـعَ الـدَرَّ حالِبُـه

ومَـن يَـتَخَمَّط بِالمَظـالِمِ قومَـهُ ولـو كرُمَـت فـيهِم وعَـزَّتْ مضـارِبُه

يُخَـدَّشْ بِأَظفـارِ العشـيرةِ خَـدُّهُ وَتُجـرَح رُكوبـاً صـفحَتاهُ وغارِبُـه

وإِنَّ ابـنَ عـمِّ المـرءِ عِـزُّ ابـنِ عَمِّـهِ متى مـا يَهِـج لا يَحـلُ لِلقَـومِ جانِبُـه

ورُبَّ اِبـنِ عَـمٍّ حاضِـرِ الشَـرِّ خَيـرُهُ مع النَّجمِ مِن حَيثُ اِستَقَلَّت كَواكِبُه

فـلا مـا نَـأى مِنـهُ مِـنَ الشَـرِّ نـازِحٌ ولا مـا دنـا مِنـهُ مِـنَ الخيـرِ جالِبُـه

[1] شرح ديوان الفرزدق 85/1.

فمـا المَـرءُ مَنفوعـاً بِتَجريـبِ واعِـظٍ إذا لَـم تَعِظـهُ نفسُـهُ وتجارِبُـه

وَلا خَيرَ مـا لـم يَنفَـعِ الغُصـنُ أَصلَهُ وإِن مـاتَ لـم تَحـزَنْ عليـهِ أَقارِبُـه

ويُلحظ أن (ما) النافية جاءت عاملة في ثلاثة أغراض شعرية تقتضي المبالغة، وهي الغزل كما مرَّ معنا في أبيات يزيد بن معاوية، والمدح والرثاء كما سيأتي، ومن ذلك أيضا قول الفرزدق في رائيته[1]:

فمـا أحـدٌ مـن قـيس عـيلان فـاخراً عليـه ولا مـن هـم كثيـر يُكـاثره

والبيت من قصيدة مديح، يمدح بها الفرزدقُ المهاجرَ بن عبد الله الكلابي الذي أرسله الخليفة هشام بن عبد الملك، فسدَّ به أبواب الفتنة، فأَمِنَ النَّاسُ مما يخافون ويحذرون، وآن للسُّهَّاد منهم بدوا وحضرا أن يناموا بأمان واطمئنان، وهذا كله من الحجاج الذي يهدف إلى إقناع المخاطبين والتأثير فيهم والتسليم بالأدلة الموردة عليهم، ثم بعد هذا الإقناع والتسليم يجد الفرزدقُ الفرصة ملائمة تماما لمدح المهاجر بن عبد الله والثناء عليه، وللهجوم على جريرٍ وردِّ اتهاماته وإبطالها ووصفه باللؤم والعجز عن مجاراته؛ ولهذا جاءت (ما) عاملة النصب في الخبر في هذا المقام، يقول:

رَأَيـتُ هِشـاماً سَـدَّ أَبـوابَ فِتنَـة بِـراعٍ كَفـى مِـن خَوفِـهِ مـا يُحـاذِرُه

بِمُنتَجِـبٍ مِـن قَـيسِ عَـيلانَ صَـعَّدَت يَدَيـهِ إِلـى ذاتِ البُـروجِ أَكـابِرُه

فَمـا أَحَـدٌ مِـن قَـيسِ عَـيلانَ فـاخِراً عَلَيـهِ وَلا مِـنهُم كَثيـرٌ يُكـاثِرُه

وَنامَـت عُيـونٌ كـانَ سُـهّدَ لَيلُهـا وَفَـتَّحَ بابـاً كُـلُّ بـادٍ وَحاضِـرُه

لقـد علمـتْ عـيلانُ أنَّ الـذي رسَـت لئـيمٌ وأنَّ العَيـرَ قـد فُـلَّ حـافرُه

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك[2]:

[1] شرح ديوان الفرزدق 524/1.

[2] شرح ديوان الفرزدق 92/2.

ولستُ بِناسٍ فضلَ مروانَ ما دَعَت ... حمامَةُ أَيلكٍ في الحَمامِ الهَواتِفِ

وكانَ لِمَن رَدَّ الحَياةَ ونفسُهُ ... عَلَيها بَواكٍ بِالعُيونِ الذَّوارِفِ

وَما أَحَدٌ مُعطىً عَطاءً كَنَفسِهِ ... إِذا نَشِبَت مَكظومَةٌ بِالخَوائِفِ

حُتوفُ المَنايا قَد أَطَفنَ بِنَفسِهِ ... وَأَشلاءِ مَحبوسٍ عَلى المَوتِ واقِفِ

فالشاعر لا يمكنه نسيان فضل بني مروان عليه طوال الزمان، بل بالغ في المدح حتى وصف ممدوحه بأنه كان يرد الروح إلى من يبكيه الناس، مع أنه سيموت لا محالة، وأنه مهدَّدٌ بالموت في كل حين، ذلك أن عطاءه لا يوازيه عطاء آخر، وأفضل ما يعطيه هو عطاء من يستوهب منه نفسه المهددة بالأخطار والمهالك حتى لم يبقَ منها إلا الأشلاء، بل إن الموت يطوف بنفسه يريد الانقضاض عليها؛ لذلك فهو يطلب الأمان منه على نفسه، وكأنه بذلك يرد له نفسه عطاءً من أفضل العطايا. وفي هذا المدح من المبالغة والتفخيم ما هو بادٍ ظاهر، ذلك أن المقام مقام مدح وثناء، وهو يتطلب الحجاج الموصل إلى الإقناع والتأثير على نحوٍ يجعل الممدوح في أعلى درجات التأثر والتسليم، بل في حالة من السكر والنشوى، فتطرى يده وقلبه وعقله له، فالنفوس مجبولة على حب المدح وإن كان غير صحيح؛ لأنه يشبع حاجات نفسية فيها. ومن هنا يتبين لنا سرُّ مجيء (ما) النافية ناصبة للخبر المفرد في هذا المقام. ومن ذلك أيضا قول الفرزدق في مدح عبد الرحيم بن سُليم الكلبي[1]:

ما ابنُ سُلَيمٍ سائِراً بِجِيادِهِ ... إِلى غارَةٍ إِلّا أَفادَكَ مَغنَما

إِذا ما تَردّى عابِساً فادَ سَيفُهُ ... دِماءً وَيُعطي مالَهُ إِن تَبَسَّما

يَكُرُّ بِأَسلابِ المُلوكِ وبالمَها ... وَبِالخَيلِ لا يَصهُلنَ إِلّا تَحَمحُما

أَلا رُبَّ يَومٍ داجِنِ اللَيلِ كاسِفٍ ... تَراهُ مِنَ التَأجيجِ وَالرَهجِ مُظلِما

لَهُ رَهَجٌ عالي الزُهاءِ كَأَنَّهُ ... غَيابَةُ دَجنٍ ذي طَخاءٍ تَغَيَّما

[1] شرح ديوان الفرزدق 512/2.

تَــرى حَــدَقَ الأَبطــالِ فيــهِ كَأَنَّمــا تُكَحَّــلُ جادِيّــاً مَــدوفاً وعَنْــدَما

فالقصيدة في مدح ابن سليم، فهو لا يغير على عدو إلا أصاب منهم مغنما، فهو يغزو الملوك، ويأتي بأسلابهم وبنسائهم اللواتي يشبهن المها، ويتعب خيله حتى تسودّ وتسمع صوتها خافتا في القتال، وكأنها تشكو إليه الألم والإرهاق، وليل قتاله يظلم بالغبار وينير بالسيوف والنيران، وكأن غباره أشبه بالغمام المظلم، وهو مع هذا إذا عبس سالت الدماء أودية، وإذا ابتسم انهمر عطاؤه كالغيث في أوقات الحرب والإغارة، فالمبالغة هنا والتفخيم والتعظيم غاية في الظهور، لكون المقام مقام مدح، والهدف هو إقناع المتلقي والتأثير فيه والتسليم له بما يقول؛ ولهذا جاءت (ما) ناصبة للخبر في هذا المقام. ومن الرثاء قول الفرزدق في رثاء محمد بن الحجاج بن يوسف ومحمد بن يوسف في عينيته[1]:

فَعَينَــيَّ مــا المَــوتى سَــواءً بُكــاهُمُ فَبِالــدَمِّ إِن أَنزَفتُمــا المــاءَ فَادمَعــا

فهو يرثي الميتين ويبكيهما دما، بل إن قيام الساعة ربما كان أهون عليه من فقدان هذين الشخصين اللذين اتصفا بالفروسية والعدل والكرم، وكانا سببا لأمان يعيشه الناس، وفي هذا من التعظيم والمبالغة والإكبار لهما ما لا يخفى، وهذا كله حجاجٌ يهدف إلى الإقناع والتأثير؛ ولهذا جاءت (ما) عاملةً النصبَ في الخبر المفرد. وهذا سياق القصيدة ليتضح المقام جلياً:

وَقائِلَــةٍ لَيــتَ القِيامَــةَ أُرسِــلَت عَلَينــا وَلَــم يُجــروا البَريــدَ المُقَزَّعــا

إِلَينــا بِمَختــومٍ عَلَينــا مُــؤَجَّلاً لِيُبلِغَناهــا عــاشَ في النــاسِ أَجــدَعا

نَعــى فَتَيَينــا لِلطِعــانِ وَلِلقِــرى وَعَــدلَينِ كانــا لِلحُكومَــةِ مَقنَعــا

خِيــارَينِ كانــا يَمنَعــانِ ذِمارَنــا وَمَعقِــلَ مَــن يَبكــي إِذا الــرَوعُ أَفزَعــا

فعَينَــيَّ مــا المَــوتى سَــواءً بُكــاهُمُ فَبِالــدَمِّ إِن أَنزَفتُمــا المــاءَ فَادمَعــا

[1] شرح ديوان الفرزدق 37/2.

ومـــا لكُمـــا لا تَبكِيـــانِ وَقَـــد بَكـــى مِـنَ الحَـزَنِ الهَضـبُ الَّـذي قَـد تَقَلَّعـا

وثمة شواهد شعرية مجهولة القائل وردت فيها (ما) عاملة، والحجاج فيها ظاهرٌ مع أنَّها مفردة وليس بين أيدينا القصائد كاملة لمعرفة الغرض الأساس لها، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

مـــا أنـــت لـــي قائمـــا فتُجْبرنـــي ولا أميـــــرٌ علـــــيَّ مقتلـــــدُ

فالشاعر يتوجه إلى مخاطَبِه بالحجج والأدلة، فهو ليس قائما على أمره ولا أميرا عليه حتى يجبره على ما لا يريد، فالسياق سياق محاججة، واقتضى إيراد حجج منطقية وواقعية للتأثير والإقناع، وما دام كذلك فطلباته مردودة عليه، وكلامه لا ينفذ إليه؛ لأنه لا قيمة له في عينيه ولا اعتبار، وفي هذا التهوينِ مبالغةٌ في الذم والحط من شأن مخاطَبِه. وأما قول الشاعر[2]:

ومـــا الـــدهرُ إلا منجنونـــاً بأهلـــه ومـــا صـــاحب الحاجـــات إلا معـــذَّبا

فالاتهام للدهر واضح جدا في الشطر الأول، وكأن المقام مقام شكوى لعظم ما حلَّ بالشاعر، ولإظهار هذا التعظيم شبه الدهر بالدولاب الذي يُستقى عليه، وهو تشبيه بليغ حذفت منه أداة التشبيه ووجه الشبه؛ ليبين لنا الشاعر أن الدهر في حالة تقلُّب دائمة كحال الدولاب في دورانه، إذ يرفع أهله مرة، ويخفضهم مرة أخرى، واحتمالية الشك في الشطر الثاني عالية جدا أيضا، ذلك أن الشاعر أسقط حاله على حال الناس جميعا، مع أن أحوالهم مختلفة ومتباينة، وإذا كان هو معذبا بسبب حاجته فربما لم يكن غيره كذلك، ذلك أن كثيرا من أصحاب الحاجات ليسوا معذبين، بل ربما كان كثير ممن هم ليسوا أصحاب حاجات معذبين في حياتهم أكثر من أصحاب الحاجات أنفسهم. وكذلك الحال في قول الشاعر في إحدى روايتيه[3]:

بنـــي غدانـــة مـــا إن أنـــتم ذهبـــا ولا صـــريفا ولكـــن أنـــتم الخـــزف

[1] الجمل في النحو ص306، والمحلى في وجوه النص ص288.

[2] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (1998)، نور الدين الأشموني، (الجزء 1)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص255).

[3] التذييل والتكميل 258/4.

فهو يوجه الاتهام على نحو صريح لبني غدانة، فهم ليسوا بذي شأن ولا منزلة، بل هم أشبه قيمة بالفخار الذي لا قيمة له أمام الذهب والفضة، وهم كذلك لا قيمة لهم أمام غيرهم من الناس على اختلاف مستوياتهم ومنزلتهم.

2.2 المطلب الثاني: مقامات الإهمال:

2.2.1 مقام الإهمال مع بقاء الجملة على أصل رتبتها: أعني عدم عمل (ما) عمل (ليس)، وبقاء ترتيب الجملة على الأصل؛ أي المبتدأ ثم الخبر، نحو: ما زيدٌ قائمٌ. وهذا الصورة من الاستعمال تفيد مطلق النفي، على أن النفي المطلق هنا إنما هو في اعتقاد المتكلم وأحيانا المتكلم والمتلقي، وليس على أنه حقيقة مطلقة، ولم تأتِ هذه الصورة في القرآن صريحةً، وجاءت في الشعر، ومن ذلك قول عبد المطلب[1]:

ما مثلُكم في بني قحطان قاطبةً حيٌّ لجارٍ وإنعام وإفضالِ

فالنفي المطلق في البيت غاية في الوضوح، فلا مثيل للممدوحين من بني قحطان في رأي المادح، وما زاده وضوحا وتأكيدا إردافُ النفي بكلمة "قاطبة" التي تستعمل حالا، وفيها دلالةٌ على الجمع، فهي مثل "جميعاً". ومن ذلك أيضا قول الفرزدق[2]:

لَشتَّانَ ما أَنْوِي وينوي بنو أبي جميعا فما هذانِ مستويانِ

فهو ينفي استواء نيته مع نية أبناء أبيه أو أقاربه نفيا مطلقا، ذلك أنهما مختلفان حسب رأيه واعتقاده، ولا يمكن أن يكونا في كفة واحدة. ومن ذلك أيضا قول جرير يمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك[3]:

ما المُلكُ منتقلٌ منكم إلى أحدٍ ولا بناؤكم العاديُّ مهدومُ

فجرير ينفي نفيا مطلقا انتقال الملك من بني مروان إلى غيرهم، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

ركابُ حُسَيْلٍ أشهرَ الصيفِ بُدَّنُ وناقةُ عَمْرو ما يُحَلُّ لَهَا رَحْلُ

ويزعمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قومِهِ وما أنت فرعٌ يا حُسيلُ ولا أصْلُ

---

[1] ديوان عبد المطلب ص35، والمنمق في أخبار قريش ص84.

[2] معاني القرآن للفراء 2/42-43.

[3] ديوان جرير، (1986)، شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، (ص673)

[4] معاني القرآن للفراء 2/43.

وهذان البيتان لم يُعرف قائلهما ولا القصيدة التي هما جزء منها، ومن ثَمَّ لا يمكن تحديد المقام العام لهما في سياق القصيدة، لكن يفهم من البيت الشاهد أنه يريد مطلق النفي، فحسلٌ لا هو أصل ولا فرع البتة حسب اعتقاد الشاعر لا في الحقيقة، وإلا فكيف يكون الإنسان منبتّاً بغير معجزة كآدام وعيسى عليهما السلام.

2.2.2 **مقام الحصر أو نقض النفي بـ (إلا):** تستعمل هذه الصورة في مقام الحجاج حكماً، ذلك أنها ترِد في مقام شكِّ المخاطب أو إنكاره لما يُلقى عليه أو يسمعه، دون أن يكون الشك أو الإنكار مصرحا به قبل (ما)، بل يفهم من أسلوب الحصر؛ لكون التردد أو الشك أو الإنكار يتطلب خبرا مؤكدا لا ابتدائيا، لذلك الردَّ يأتي مؤكّداً بالحصر؛ ليُبطل ذلك الشك، ويدفع الإنكار، ويقنع المتلقي بما يُلقى عليه، ويؤثر فيه ويجعله يذعن ويسلم لأدلة المتكلم، يقول عبد القاهر: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا، وإن هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطبُ ويشكُّ فيه"[1]، ومن ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ۗ وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ {آل عمران: 144}، فالسياق يتحدث عن موت النبي صلى الله عليه وسلم أو قتله، وهذا ممَّا لا يمكن أن يتقبله الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم بسهولة ويسر، بل إنهم يشكون فيه وينكرونه؛ ولهذا عندما سمع عمر بن الخطاب ﷺ من أخبره بوفاة النبي ﷺ أنكر عليه قوله[2]. وهذان المقامان مقام الإنكار ومقام الشك يتطلبان إجابة بالتوكيد الداحض لهما، والتوكيد هنا يتأتى من القصر والتخصيص، يقول التفتازاني: "ومعلومٌ أن ليس القصر والتخصيصُ إلا تأكيداً على تأكيدٍ، فيتقوَّى بازدياد التأكيد لا محالة"[3]. ولهذا الأسلوب معانٍ وصورٌ متعددةٌ فصَّلت الحديثَ عنها كتبُ البلاغة، ولا داعي لتكراره هنا، وما يهمنا منه هنا هو المقام الذي يرد فيه ليس غير.

---

[1] دلائل الإعجاز، (د.ت)، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (ص332).

[2] السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، (1417هـ)، ابن حبان، تحقيق الحافظ السيد عزيز بك، (الجزء 1)، الطبعة الثالثة، المكتبة الثقافية، بيروت، (ص400-401).

[3] المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، (2001)، التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (ص373).

2.2.3 مقام التقديم: يتخذ شكلين، هما:

2.2.3.1 تقديم من دون قصر، نحو قول عبد المطلب[1]:

أيهـــا الـــداعي لقـــد أســـمعتني ثـم مـا بـي عـن نـداكم مـن صَـمَمْ

أما تقديم الخبر مع القصر نحو قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ﴾ {المائدة: 99} فالحديث مفصل عنه في كتب البلاغة، ولا داعي لتكراره هنا.

2.2.3.2 تقديم معمول الخبر: نحو قول الشاعر[2]:

بأهبـــةِ حـــزمٍ لُـــذْ وإن كنـــت آمنـــا فمـــا كـــلَّ حـــينٍ مـــن تـــوالي مواليـــا

والتقديم والتأخير في الكلام مبني على تقديم الأهم فالأهم؛ أي أن المقام يقتضي إيلاء الخبر العناية والاهتمام أكثر من المبتدأ، يقول سيبويه: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم"[3]. والاهتمام معنى عامٌّ، وهو الأصل في التقديم، لكن ترتيب الألفاظ في الذكر تبعٌ لحالٍ نفسيةٍ تتمثَّل في ترتيب المعاني في الفكر، وينتج عن هذا التقديم والتأخير جملةٌ من المعاني كالتنبيه من خلال مخالفة الترتيب الأصلي لعناصر الرتبة النحوية، وتوجيه القصد والعناية للمتقدم، والتشويق للمتأخر، والحصر بالتقديم، وغير ذلك من معانٍ ناقشناها في غير هذا البحث[4].

2.2.4 **مقام زيادة (إن) بعد (ما)**[5]: هذه الصورة من الاستعمال لم ترد في القرآن الكريم، لكنها وردت في الشعر بكثرة، وأكثر ما ترد مع الجملة الفعلية، وأقل منها مع الجملة الاسمية، وهي تستعمل كثيرا في سياق الحجاج أيضا؛ مقام الاتهام وغالبا ما يصرّح بهذا الاتهام بعد (ما) لا قبلها ليورد الرد عليه، وزيادة (إن) بعد (ما) تفيد توكيد النفي بحرف زائدٍ، والزيادة غرضها التوكيد، وليست مجرد حشو لا فائدة منه، وما دامت كذلك فهي حجاجٌ، وما يؤكد

[1] ديوان عبد المطلب ص44.

[2] شرح تسهيل الفوائد 370/1.

[3] الكتاب 34/1.

[4] القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني، (2020)، محمد خالد الرهاوي، الطبعة الأولى، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، (ص78-81).

[5] الجنى الداني ص210.

ذلك أكثر أنها كثيرا ما تأتي جوابا للقسم، وهذا كله يهدف إلى إقناع المتلقي والتأثير فيه وجعله يسلم للأدلة، ومن ذلك قول النابغة الذبياني[1]:

فلا لعمرَ الذي قد زرتُ كعبته حِججاً ... وما هُريقَ على الأنصابِ من جسدِ

والمؤمن العائذاتِ الطيرِ ترقبُهُ ... ركبانُ مكةَ بينَ الغيلِ والسندِ

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُهُ ... إذاً فلا رفعتْ سوطي إليَّ يدي

وظاهرٌ أنَّ النابغة يرد اتهاما وجّه إليه، ويأتي بالأدلة المؤكدة لصدقه والمثبتة لبراءته ليدحض تلك التهمة. ومن ذلك أيضا قول المتنخل الهذلي[2]:

لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ ... بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه

ولا بألدَّ لهُ نازعٌ ... يُغاري أخاه إذا ما نهاه

ولكنَّه هيّنٌ ليّنٌ ... كعاليةِ الرُّمحِ عَرْدٌ نَساه

فالمقام واضح أنه مقام حجاج فيه رد اتهامٍ وإيراد حجج وأدلة عدة تدحضُ ذلك الاتهام، وأقل منه أن تستعمل في غير جواب القسم، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[3]:

ألا يا أيُّها الواشي بهندٍ ... أضُرّي رُمتَ أم حاولتَ نفعي

أقُلت: الرُّشدُ صرمُ هندٍ ... وما إنْ ما أتيتَ به بِبِدعِ

أتأمرُ بالفجيعة ذا صفاءٍ ... كريم الوصل لم يَهمُم بفجِعِ

وأقعدُ بعدَ قطع الحبلِ أدعو ... إلى صلة وقطعُ الحبلِ صُنعي

---

[1] ديوان النابغة الذبياني، (1985)، رواية الأصمعي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (ص25).

[2] ديوان الهذليين، (1965)، السكري، (الجزء 2)، الدار القومية للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة، (ص29-30).

[3] شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، (1952)، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، (ص186).

فالمقام أيضا مقام حجاج فيه إبطالُ لادعاءات واشٍ بتقديم النصيحة رغبة منه في الإفادة، وردٌّ لكلامٍ وإبطالُ لسوءِ نية وفعلٍ مغلّف بالنصح.

2.3 المطلب الثالث: مقام (ما) المتأرجحة

ولخبرها ثلاث صور: الخبر المفرد المجرور بالباء الزائدة، والخبر شبه جملة، والخبر جملة، وهي فيها كلها محتملة للإعمال وللإهمال، والإهمال أقوى قياسا[1]، لكن يرجَّح الإعمال في القرآن الكريم حملا لها على ما ورد فيه، فقد وردت عاملة ولم ترد مهملة في غير الحصر والتقديم والتأخير الذي لا يظهر فيه العملُ، وسأبين مقامات كل صورة من هذه الصور:

2.3.1 الخبر المفرد المجرور بالباء الزائدة: هذه الصورة أكثر استعمال العرب، والقرآن الكريم كذلك، فقد وردت فيه ثلاثا وستين مرة، نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ {فصلت: 46}، ومن الشعر قول أبي طالب[2]:

خليلـــي مـــا أُذنـــي لأول عـــاذلٍ بصـــغواءَ فـي حـــقٍّ ولا عنـــد باطـــلِ

وهذه الصورة من الاستعمال تحتمل الإهمال والإعمال، ويُرجَّحُ الإعمالُ في القرآن الكريم حملا لها على الآيات التي جاء فيها الخبر مفردا منصوبا نحو ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ {يوسف: 31}. ولم يأتِ فيه مرفوعا البتة، ذلك أن الحمل على ما ورد فيه أولى من الحمل على ما لم يرد فيه، ولأن المقام الذي جاءت فيه مقام حجاج لردِّ اتهام أو توهم أو إنكار لم يصرّح به قبل (ما)، وذلك بقصد إقناع المتلقي والتأثير فيه وجعله يسلم لأدلة المتكلم، وهذا المقام نفسه الذي وردت فيه (ما) عاملة في الخبر المفرد النصبَ، أما الشواهد المقوية لهذا العمل فتتمثل في تلك التي عطف فيها على محل الخبر بالنصب، نحو قول متمم بن نويرة[3]:

لعمـــري ومـــا دهـــري بتـــأبينِ هالـــكٍ ولا جزعـــاً والـــدهرُ يعثـــرُ بـــالفتى

---

[1] الكتاب 57/1.

[2] ديوان أبي طالب، (1994)، جمعه وشرحه محمد التونجي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، (ص63).

[3] مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، (1968)، ابتسام مرهون الصفار، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، (ص83).

وقد اجتمع العطف على اللفظ والمحل في قول متمم بن نويرة أيضا[1]:

لعمري وما دهري بتأبينِ هالكٍ ولا جزعٍ ممَّا أصابَ فأوجعا

ولا برماً تهدي النساء لعرسه إذا القشعُ من حسّ النساء تقعقعا

ورجَّحَ الفراءُ الإهمالَ، وجعلَهُ أقوى من الإعمالِ[2]، ولا شكَّ أنَّه أقوى قياساً كما أسلفت. وأمَّا استعمالُها مجرورةَ الخبرِ بالباء الزَّائدة فغالباً ما يكونُ في مقامَينِ:

الأول: مقام دفعِ توهُّمٍ واقعٍ أو قد يقعُ، أو مقام ردّ اتهامٍ باطلٍ غير مصرّح به- والنفي كما أسلفت تكذيب لإيجاب وإبطال له- وهذا كله حجاجٌ يهدف إلى الإقناع والتأثير، ويتجلى المقام الأول بوضوح في نفي بعض الصفات عن الله تعالى، بينما يتجلى الثاني في نفي اتهامات المشركين وغيرهم عن القرآن الكريم والنبي ﷺ، وفي كلا المقامين وبهذا النفي تبيانٌ لحقيقةٍ يقينية على نحو ناصع لا لبس فيه، ويتطلب ذلك توكيداً، لكن ليس توكيد نفي الخبر، بل توكيد نفي نسبة الخبر إلى الاسم؛ ولهذا استعملت في القرآن الكريم بكثرة مع نفي بعض الصفات عن الله تعالى ورسوله، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ {النمل: 93}، وقوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ {فصلت: 46}، فليس المراد توكيد نفي الغفلة والظلم عن الله، بل توكيد نفي نسبتهما إليه سبحانه وتعالى، ونفي النسبة أشمل من نفي الفعل. قال الطاهر بن عاشور: "إنَّ النفي إذا توجَّه إلى كلام مقيّد قد يكون النفيُ نفياً للقيد، وقد يكون القيدُ قيداً في النفي... وهذا استعمالٌ دقيقٌ في الكلام البليغ في نفي الوصف المصوغ بصيغة المبالغة من إتمام عدل الله تعالى أن جعل كلَّ درجات الظلم في رتبة الظلم الشديد"[3]. وكذلك في توكيد نفي نسبة القرآن الكريم إلى الشعر أو غيره في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ {الحاقة: 41}، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ﴾ {التكوير: 25}، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ {الطارق: 14}، وفي توكيد نفي نسبة الجنون والشاعرية عن النبي ﷺ في قوله تعالى:

[1] مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ص106-107.

[2] معاني القرآن 42/2.

[3] التحرير والتنوير، (1984)، محمد الطاهر بن عاشور، (الجزء 24)، (د. ط)، الدار التونسية للنشر، تونس، (ص319)، وانظر أيضا: 70/3، و316/26.

﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ {القلم: 2}، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ {التكوير: 24}.

والثاني: عند طول الكلام لدفع توهم الانفصال ولجعْلِ المتلقي مترقّباً متشوقا لمعرفة ما سيأتي؛ أعني عندما يكون هناك فاصل طويل بين اسم (ما) وخبرها، وهذه الإطالة تتأتّى من كثرة الصفات المتنوعة مرة بالاسم ومرة أخرى بالجملة، وتجعل المتلقي في حالة ترقُّب وتشوُّق لمعرفة الخبر، وهي غالبا ما تكون في مقام التفضيل والمقارنة، وهذا كثيرٌ في الشعر، وغالبا ما يكون في المدح والغزل والرثاء والوصف، وكل هذه الأغراض تقتضي الإطناب وإطالة الكلام وتكثير الأوصاف ليكون الكلامُ أوقعَ في النَّفسِ، ومن ثَمَّ يجعل المتلقي أكثر اقتناعا وتأثرا وتسليما بما يقوله المتكلم، فمن المدح مثلا قولُ النابغةِ الذبيانيّ[1]:

فما الفُراتُ إذا هبَّ الرِّياحُ له ... ترمي أواذيُّهُ العِبْرينِ بالزَّبدِ

يمُدُّهُ كلُّ وادٍ مُتْرَعٍ، لَجِبٍ ... فيه رِكامٌ مِنَ الينبوبِ والخَضَدِ

يظلُّ من خوفِهِ المـلَّاحُ مُعتَصِماً ... بالخَيزُرانةِ بعدَ الأَيْنِ والنَّجَدِ

يوماً بأجوَدَ منهُ سَيْبَ نافِلةٍ ... ولا يَحولُ عطاءُ اليومِ دونَ غدِ

ومن الغزل قول كثير عزة[2]:

فما روضةٌ بالحَزن طيّبةُ الثَّرى ... يمُجُّ النَّدى جثجاثُها وعرارُها

بمنخرَقٍ من بطنِ وادٍ كأنّما ... تلاقَتْ بهِ عطّارةٌ وتجارُها

أُفِيدَ عليْها المِسْكُ حَتَّى كأنّها ... لَطِيمةُ داريٍّ تَفَتَّقَ فارُها

بأطيبَ من أردانِ عزَّةَ مَوْهناً ... وقد أوقدتْ بالمندلِ الرَّطبِ نارُها

ومن الرثاء قول متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك[3]:

---

[1] ديوان النابغة الذبياني ص26-27.

[2] ديوان كثيّر عزة، (1971)، جمع وتحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الثقافة، بيروت، (ص429-430).

[3] مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ص116-117.

وما وجْدُ أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ أصبْنَ مجَرَّاً من حوار ومصرعا
يذكرّنَ ذا البثِّ الحزينَ ببثِّه إذا حنَّت الأولى سجعنَ لها معا
إذا شارفٌ منهنَّ قامت فرجَّعت حنيناً فأبكى شجوها البَرْكَ أجمعا
بأوجدَ مني يوم قام بمالكٍ منادٍ بصيرٌ بالفراق فأسمعا

ومن الوصف قول الأعشى في معلقته[1]:

ما روضةٌ مِن رياضِ الحَزنِ مُعشبةٌ خضراءُ جادَ عليها مُسبِلٌ هَطِلُ
يُضاحِكُ الشَّمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ مُؤَزَّرٌ بِعميمِ النَّبتِ مُكتَهِلُ
يوماً بأطيبَ منها نَشرَ رائِحةٍ ولا بأحسَنَ منها إِذ دنا الأُصُلُ

2.3.2 خبر(ما) النافية شبه الجملة:

استعملت هذه الصورة في القرآن الكريم تسع مرات، وفي الشعر والكلام العادي كثيرا، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عند اللَّه وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 78]، ويرجح أن تكون (ما) في مثل هذا الاستعمال عاملة؛ لورود نظائر لها عاملة في القرآن الكريم، ولأن المقام الذي وردت فيه يؤيد ذلك أيضا، فالمقام مقام حجاج وردّ لكلام باطل أو توهمٍ أو نفي لاتهامٍ أو ظنّ سوءٍ قد يظنُّه المتلقي، وغالبا ما يكون مصرّحا به قبل (ما) كما هو الحال مع (ما) الناصبة للخبر المفرد، وهذه الصورة ظاهرٌ فيها التوكيد لإقناع المتلقي والتأثير فيه، ومن هذا الجانب يرجح إعمالها على إهمالها.

ومن شواهد هذه الصورة أيضا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۚ قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ ۖ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: 56]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 59]، وقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [التوبة: 56]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ۖ

[1] ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، (1950)، شرح وتعليق د. م. محمد حسين، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، (ص57).

وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: 108]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: 86]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: 14]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ۖ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: 24]. والمتأمل لهذه الشواهد القرآنية والسياقات التي وردت فيها يتضح له بجلاء أنها جاءت في سياق الحجاج؛ أعني في سياق تقديم الحجج والبراهين لإقناع المتلقي والتأثير فيه، وبيان أن المخاطَبين على غير الصواب؛ ولهذا تطلب حالُهم والمقامُ إيرادَ حججٍ وأدلة. إضافة إلى ذلك يلاحظ أن اسم (ما) فيما سبق كان ضميرا لمناسبة مقام الغيبة أو التكلم، وللتوكيد من خلال إعادة الاسم مكنيا عنه بالضمير وتقرير المعنى وتمكينه في ذهن السامع، وللربط بما سبقه من كلام[1].

2.3.3 خبر (ما) النافية جملة:

وردت هذه الصورة من الاستعمال في القرآن الكريم ثلاث مرات، وفي الشعر والكلام العادي كثيرا، وأول ما تفيده هذه الصورة من الاستعمال هو منع التباس الاسم بالفاعل، وتشويق المتلقي لسماع الخبر، وذكره أولا إنما كان توطئة لذكر الخبر، وكأنه نوع من التدرج في إلقاء الكلام مراعاة لحال المتلقي النفسية، فالتوطئة تهيئة للنفس لقبول الخبر، ولو تأخر لكان فاعلا، ولفقد التركيبُ هذه المعاني، ولكانت دلالة الجملة مختلفة إذ تصبح فعلية، بينما هي الآن اسمية، وشتان ما بين دلالة هذه ودلالة تلك، ثم إن في تأخير الخبر نوعا من التوكيد من خلال إعادة ضمير الاسم رابطا لجملة الخبر به[2]، وإلى جانب هذه المعاني تفيد هذه الصورة نفي وقوع الخبر من المبتدأ وإثباته لغيره، كما يقول عبد القاهر الجرجاني[3]، إذن هناك اتهام أو توهم أو شك أو سوء ظن غير مصرّح به، يُنفى عن الاسم وحده دون غيره، وما دام نفيا لاتهام أو توهم فهو مقام حجاجٍ بقصد الإقناع والتأثير؛ ولهذا غالبا ما يأتي مخالفا لأفق التوقع.

---

[1] القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص103.

[2] القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني ص103-104.

[3] دلائل الإعجاز ص 124.

وهذه الصورة تفيد ثبوت نفي نسبة الخبر إلى الاسم لكون الجملة اسمية، كما تفيد تجدَّدَ نفي الخبر واستمراره على الدوام لكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ ۗ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 108]، وقوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: 31]، إذ يستحيل أن يريد الله الظلم لأحد، وهذا أمر ثابت، ومتجددٌ نفيُه باستمرار من خلال الخبر، فلن يريد الله ظلما لأحد في زمن من الأزمنة البتة، بينما نجد هذا الظلم واقعا من غيره على العباد والعالمين، وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [إبراهيم: 62-67]، فهذه الأصنام لا يمكنها أن تنطق في يوم من الأيام، لكن غيرها ينطق، ومن ذلك أيضا قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ تَهْدِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ [النمل: 81، والروم: 53]، فالنفي مقصور على عدم هداية النبي ﷺ لهذه الفئة من الناس، فهو لن يهدي من أعماهم الله عن الرشد والهداية والحق وإن حرص على ذلك كل الحرص، لكن قد يهديهم الله على يد غيره، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[1]:

وقالت وعضَّت بالبنان: فضحتني	وأنت امرؤٌ ميسورُ أمرِكَ أعسرُ
فو اللهِ ما أدري أتعجيلُ حاجةٍ	سرتْ بك أم قد نام مَن كنتَ تحذرُ
فقلت لها: بل قادني الشوقُ والهوى	إليك وما نفسٌ من الناسِ تشعرُ
فقالت وقد لانت وأفرخَ روعُها	كلاكَ بحفظٍ ربُّك المتكبّرُ

والقصيدة طويلة، ويطول فيها الحوار بين أطراف عدة، ومنها هذا الحوار الذي دار بين الشاعر ومحبوبته في مقام الحجاج، بيّن لها أسباب قدومه إليها، وكان جوابه وحواره بخلاف ما سألت وظنت وتوقعت، وذلك بواسطة الإضراب والنفي بـ (ما)، وهذا ما يعرف بكسر أفق

[1] شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ص89.

التوقع، وهو أبلغ في الإقناع والتأثير، إذ يجعل المتلقي في حالٍ من الدهشة، كما يجعله يسلّم للمتكلم تسليما تاما، وهذا لا يتأتَّى لو جاء الحوار وفق أفق التوقع. وقد يكون الخبر جملة اسمية كما في قول مزاحم العقيلي في إحدى روايتيه[1]:

وقـــالوا تعرَّفْهـــا المنـــازِلَ مِـــن مِنـًى ومـــا كُـــلُّ مَـــن وافَى مِنًى أنـــا عـــارِفُ

فالنفي هنا يتوجه إلى الشمول لا إلى أصل الفعل نفسه؛ أعني إفادة الكلام نفي الكل أو المجموع أو ما يعرف بسلب العموم، مع أنه يحتمل ثبوت النفي لبعض الأشخاص دون بعض، كما يحتمل نفي كل فرد، يقول الجرجاني: "واعلم أنك إذا أدخلت كلًّا في حيّز النفي؛ وذلك بأن تقدّم النفي عليها لفظاً وتقديرا، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه"[2].

والمتأمل لهذه الشواهد القرآنية والشعرية يرى أن (ما) جاءت إما في سياق تبيان الحق والطريق القويم وإيراد البراهين والأدلة لإقامة الحجة على المخاطَبين، كما هو ظاهر في آية سورة آل عمران وقراءة حمزة السابق ذكرهما، وإما في سياق الحوار بين طرفين كما هو ظاهر في آية سورة غافر وآية سورة إبراهيم السابق ذكرهما، وكذلك في الشاهدين الشعريين، وكلاهما في مقام الحجاج بقصد إقناع المتلقي والتأثير فيه وجعله يسلم ويذعن للأدلة المقدمة إليه، وقد ذكرت الآيات في التعليقات ليتضح المقام بجلاء للقارئ.

2.4 المطلب الرابع: مقام (ما) النافية للجملة الفعلية في غير مقام الحصر، نحو قولك: ما فعلت هذا، فهذه الصورة من الاستعمال يرى الجرجاني أنها تفيد نفي وقوع الفعل عن الفاعل، وليس ثمة دليل على وقوعه من غيره، قد يكون قد وقع، وربما لم يقع، يقول عبد القاهر الجرجاني: "إذا قلت: ما فعلتُ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول"[3]. ومن ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبۡرَٰ هِيمُ يَهُودِيّٗا وَلَا نَصۡرَانِيّٗا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفٗا مُّسۡلِمٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [آل عمران ٦٧]، فالنفي يفيد بوضوح عدم دخول إبراهيم عليه السلام في اليهودية ولا النصرانية، وعدم وقوعه في الشرك، ولا دليل

[1] الكتاب 146/1، وشرح تسهيل الفوائد 370/1.

[2] دلائل الإعجاز ص284.

[3] دلائل الإعجاز ص124.

يثبت أنه دخل في إحداهما أو وقع فيه. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، فالنفي يفيد عدم وقوع القتل والصلب منهم، ولا دليل يثبت أنه قد وقع من غيرهم عليه.

لكن إنعام النظر يبين أن ما قاله الجرجاني لا يطرد في كل موضع، فقد يوحي السياق أو التركيب نفسه بثبوت وقوع الفعل، نحو قولك مثلاً لشخصٍ سألك عن زجاج مكسور: ما كسرتُه. فالفعل واقعٌ، والدليل هو الحال المشاهدة، وأنت نفيت الفعل عن نفسك فحسب دون أن تنفيه عن الآخرين أو تنفي وقوع الفعل نفيا تاما. وهذا ينطبق أيضا على كثير من الآيات الكريمة، من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦]، فعدم الربح بالتجارة وعدم الهداية قد ثبت أنهما وقعا لغير المشترين للضلالة، أما إن كان القصد من ذلك هذه الفئة فحسب؛ أعني من اشتروا الضلالة، فلا شك أن لا دليل على ثبوت ربح أحد منهم وهدايته، إذ لا يجتمع الربح والهداية مع شراء الضلالة. ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فنفي الظلم عنهم ليس مطلقا، إلا إذا أريد النفي في الجملة وحدها دون ربطها بما قبلها وبما بعدها وبالسياق الذي هي فيه؛ أعني جملة {وما ظلمونا} فحسب، فلا شك أن النفي يفيد عدم وقوع الظلم منهم على الله، ولا دليل على أنه ثبت وقوعه من غيرهم عليه، فهذا مما لا شك في صحته واستقامته، لكن النفي واقع على الفعل؛ أي نفي وقوع الظلم منهم، وهذا يفيد نفي إيقاعهم الظلم على الله تعالى، لكنه واقع منهم على غيره، وفي المقام الأول على أنفسهم، كما تصرح به الآية الكريمة نفسها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فنفي الكفر عن سليمان مطلق، ولم يثبت أنه قد وقع. ومحالٌ أن يكن قد وقع منه، لكنه وقع من غيره.

ولا يختلف الأمر إن كان الفعل مضارعا إلا في دلالة الفعل نفسه، أما النفي فهو هو. ومن ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان: ٧٧]، فالنفي عن الفاعل وحده دون غيره، لكن قد يعبأ بهم غير الله. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ

مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فالنفي يفيد عدم رغبة الكفار من أهل الكتاب بنزول الخير على المسلمين، ولا دليل يثبت على وقوع الفعل منهم، لكن قد يودُّ لهم الخير أهل الكتاب والمشركون، على اعتبار أن "من" بيانية، وأن نفي المودة كان عن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين فحسب دون سواهم. جدير بالذكر أنها في القرآن مع المضارع غالبا ما جاءت في أسلوب الحصر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]، والحديث عنه مفصل في كتب البلاغة، ولا داعي لإعادة الحديث هنا.

الخاتمة:

بعد أن انتهى بنا الحديث عن تحقيق القول في (ما) النافية عاملة ومهملة، وعن السياق والمقامات التي ترد فيها، لا بد أن أشير إلى أن هذا البحث ليس إلا محاولة لقراءة الموضوع من زاوية مختلفة، آمل أن تفتح الباب أمام قراءات أخرى لبعض موضوعات النحو ومسائله؛ لإعادة الربط بين القاعدة النحوية والمعنى، وبين صورة الاستعمال والمقام الذي تستعمل فيه، ولعل باحثا آخر يقف على شواهد أخرى لم أقف عليها، أو يتمكن من قراءة صور استعمال (ما) قراءة مختلفة، وحسبي أن بذلت الجهد وأخلصت النية.

نتائج البحث:

1. إن نسبة (ما) النافية العاملة إلى أهل الحجاز تفتقر إلى الدقة وإلى الشواهد المؤكدة لها، كما تفتقر نسبة المهملة إلى تميم إليهما أيضا.
2. إن الأصل في النفي على مستوى النص هو الحجاج؛ أعني إبطال الإثبات وإنكاره، من خلال نفي نسبة إسناد المسند إلى المسند إليه، وتكون ردا لمن أثبتها أو يتوهم ثباتها.
3. إن الضابط الأساسي لإعمال (ما) وإهمالها هو المقام ليس غير، ولا علاقة لهذه القبيلة أو تلك بذلك.
4. إن (ما) النافية العاملة غالبا ما ترد في سياق الحجاج ومقام رد الاتهام أو سوء الظن أو التوقع، وإن استعمالها في هذا يدحض الاتهام ويقنع المتلقي ويؤثر فيه، ولا يترك له مجالا إلا للتسليم بالحجة.

5. إن (ما) المهملة الداخلة على الجملة الباقية على أصل ترتيبها ترد في مقام النفي المطلق، وذلك لا يعني أن المطلق حقيقة بل في اعتقاد المتكلم.
6. إن صور استعمال(ما) المهملة مع الحصر أو زيادة تكون في مقام الشك والإنكار الذي يتطلب حجاجا بأدلة تبطل إنكاره وشكه.
7. إن المقام الذي تستعمل فيه (ما) المتأرجحة سياق حجاج، وإن المقام مقام رد اتهام وسوء ظن، ومن هذا رُجِّح إعمالها في صورها الثلاثة على الإهمال.

المصادروالمراجع:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 ه)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 ه-1998م.
- الأصول: ابن السراج (316 ه)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1996م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745ه)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1420ه.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (1393 ه)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (الجزء الرابع): أبو حيان الأندلسي (745 ه)، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 19
- تزيين الأسواق في أخبار العشاق: داوود الأنطاكي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، 1986م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (749 ه)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1413 ه- 1992م.
- الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية: عبد الله صولة، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (1093 ه)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، 1418ه- 1997م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471 أو 474ه)، تح: محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، د.ت.
- ديوان أبي بكر الصديق ﷺ: جمع وتحقيق د. محمد شفيق البيطار، مجمع العربية السعيدة، صنعاء، الطبعة الأولى، 2020م.
- ديوان أبي طالب: جمعه وشرحه محمد التونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: شرح وتعليق د. م. محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة، 1950م.
- ديوان جرير: شرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1986م.
- ديوان عبد المطلب: جمع الحسين حيدر، محبوب الهاشمي، 2009م.
- ديوان كثيّر عزة: جمع وتحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1971م.
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1926م.
- ديوان مجنون ليلى: تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة،

- ديوان معاوية بن أبي سفيان: جمع وتحقيق فاروق أحمد اسليم، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
- ديوان الهذليين: أبو سعيد السكري، الدار القومية للطباعة والنشر، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة، 1965م.
- ديوان النابغة الذبياني: رواية الأصمعي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1985م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (702 هـ)، تحقيق محمد أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، د.ت.
- السيرة النبوية وأخبار الخلفاء: ابن حبان (354 هـ)، تحقيق الحافظ السيد عزيز بك، المكتبة الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1417هـ.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1952م.
- شرح ديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1983م.
- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك (672 هـ)، تحقيق د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990م.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل (769 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، 1980م.
- شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 2005م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، إدارة المطبعة المنيرية، القاهرة، الطبعة الأولى، د. ت.
- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان: جمعه وحققه صلاح الدين المنجد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
- القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: د. محمد خالد الرهاوي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2020م.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2009م.
- لغة قريش: مختار الغوث، دار المعراج، الرياض، الطبعة الأولى، 1997م.

- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي: ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، 1968م.
- مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983م.
- مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955م.
- المحلى في وجوه النصب: ابن شقير (317 هـ)، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: التفتازاني، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- معاني القرآن: الفراء، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
- معاني النحو: فاضل السامرائي، دار الفكر، عَمَّان، الطبعة الأولى، 2000م.
- المقتضب: المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994م.
- المنمق في أخبار قريش: محمد بن حبيب، تحقيق خورشيد أحمد فاروق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.